

ماهية التخطيط الحضري ، دراسة مفاهيمية
Urban Planning, A Conceptual Study



مخبر التنمية الاجتماعية وخدمة المجتمع، جامعة الشهيد حمّة لخضر الوادي (الجزائر)

taibi-nawal@univ-eloued.dz

يوسف بنور

جامعة الشهيد حمّة لخضر الوادي (الجزائر)

bennour.youcef4@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/02/19 تاريخ القبول 2023/05/02 تاريخ النشر 2023/05/14



ملخص:

تهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى عرض مفهوم التخطيط الحضري، عن طريق البحث المكتبي النظري بالإستناد على التراث النظري المستخلص من نتائج أبحاث المجالات العلمية المختلفة كالمهندسة المعمارية وجغرافيا العمران، وعلم إجتماع الحضري. ذلك أن التخطيط الحضري بات من القضايا المهمة في الوقت الحالي التي تركز عليها الحكومات ومُسيّري المدن الحضري في كل بلدان العالم.

الكلمات المفتاحية: التخطيط؛ التخطيط الحضري؛ المدينة؛ النمو الحضري ؛ التحضر .

Abstract:

Through this research paper, we aim to present the concept of urban planning, through theoretical library research based on the theoretical heritage derived from the results of research in various scientific fields such as architecture, urban geography, and urban sociology. Urban

* المؤلف المراسل

planning is now an important issue on which governments and urban city managers are focusing in all countries of the world.

.key words: Planning; Urban planning; The City; Urban growth; Urbanization

مقدمة:

أضحى التخطيط الحضري من المفاهيم الشائعة والمتداولة في الأدبيات المعرفية والعلمية من كتب ومقالات وأبحاث، وأمسى نقطة تقاطع بين عدد من التخصصات العلمية المختلفة التي تتخذ المدينة موضوعاً ومجالاً للدراسة والبحث، مثل جغرافيا العمران الهندسة المعمارية، علم التخطيط، علم الاجتماع الحضري، العلوم الإقتصادية والعلوم السياسية على الرغم من أن تخطيط المدن ليس وليد الساعة وإنما يضرب بجذوره الفكرية في الحضارات القديمة، والعلمية ابتداءً من الثورة الصناعية في أوروبا ويعود الأمر بالأساس إلى تعدد المشكلات المرتبطة بالمدينة وتشعبها، والناجمة عن التحضر والنمو الحضري السريع، وهو ما أدى إلى تعدد واختلاف الاتجاهات النظرية والمقاربات المنهجية التي تناولت الموضوع كما تباينت تبعاً لذلك طرق تطبيق هذه المداخل على مختلف المجتمعات نظراً لتباين أبنيتها ومستوياتها الحضرية، وهو ما أثر على طاقتها الإستيعابية من خلال التزايد المستمر في حدة الطلب على المرافق والخدمات المختلفة الموجودة بالمدينة.

لذلك جاءت ورقتنا البحثية لتبحث في مفهوم التخطيط الحضري، والتي من ورائها نسعى إلى عرض ماهية المفهوم، من خلال عرض أهم عناصر التخطيط، بالإستعانة بالتراث النظري والمنهجي للمجالات العلمية المختلفة التي درست التخطيط الحضري كالجغرافيا، والهندسة المعمارية، والتهيئة والتخطيط الحضري مركزين على المعارف في هذا الإطار ضمن مجال علم إجتماع الحضري. منطلقين من التساؤلات التالية:

ما هو التخطيط الحضري ؟ وما هي أهدافه وأهميته ؟ فيما تتمثل أبعاد ومجالات ومنهجية التخطيط ومستوياته ؟ وما هي الأسس والقواعد التخطيط للمناطق الحضرية؟

1- تعريف التخطيط الحضري:

1-1- تعريف التخطيط:

التخطيط نشاط يهدف إلى التنظيم لتحقيق الهدف أو الأهداف المرجوة والتنسيق بين أنواع أنشطة الإنسان المختلفة في المكان والاستعداد الفعلي لتوقعات أنشطة جديدة وتهيئة الظروف التي يتحقق منها أقصى قدر من النفع.¹

التخطيط منهج وأسلوب في السياسة وكل نشاط إنساني، وهو عمل له جوانب اجتماعية واقتصادية وطبيعية، فيه ينظر إلى الأمور بأبعادها الزمنية الثلاث الماضي والحاضر والمستقبل، وعموماً فلسفة التخطيط تجمع بين المثالية والواقعية في مدى زمن محدد، ومن أشرط التخطيط السليم أن يكون مبنياً على أسس علمية في كافة مراحله وأن يكون مرناً مرونة لمقابلة التغيرات التي تستجد خلال الفترة الزمنية المقررة لتنفيذه. كما يسعى التخطيط لخلق البيئة السكنية المتوازنة من خلال علاقاتها المختلفة اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً وسياسياً وثقافياً.²

التخطيط موضوع مطلق يمكن أن يكون موضوعاً اقتصادياً، اجتماعياً، أو عمرانياً ومهما كان نوع هذا التخطيط فإنه أسلوب علمي يهدف إلى دراسة جميع أنواع الموارد والإمكانات المتوفرة في الدولة الإقليم، المدينة، القرية أو في المؤسسة، وتقرير كيفية استخدام هذه الموارد والإمكانات في تحقيق أهداف محددة أو تحسين أوضاع المعيشة على شرط أن يكون الاستخدام مُحققاً لأكبر قدر من الإنتاج ومساعداً على تحقيق قدر كبير من التنمية.³

1-2- تعريف التخطيط الحضري:

التخطيط الحضري علم واسع يجمع بين متغيرات عدة، طبيعية واجتماعية واقتصادية وهندسية من اجل توجي نمو المدينة ومعالجة مشاكلها بما يخدم سكانها ويوفر لهم متطلبات الحياة الحضرية التهي عكر صفوها التكنولوجيا التي دخلت كافة المجالات

وتم استغلالها على نطاق واسع دون الإلتباه إلى الآثار السيئة التي نتجت عن ذلك والتي تتمثل بالكلف الاجتماعية أي مها يتحملها سكان المدينة من آثار ناتجة عن استخدام التكنولوجيا مثل التلوث والضوضاء حيث ظهرت في المدن الصناعية أحياء فقيرة وأحياء جديدة وضواحي قرب الأرياف للتمتع بجمال الريف والخدمات الحضرية⁴.

عرف "لويس كيبل lowis keeble" التخطيط الحضري بأنه: "هو عملية إبداعية موضوعية لكيفية عمل مواضع لممارسة الحياة الإنسانية وتسهيل مهامها بحيث يتوفر أكبر قدر ممكن من الحرية للفرد والجماعة بما يكفل لهم العيش بسلام وأمن".

وعرفه "مارتين ميرسون Martin Meyerson" بأنه: "تصور الحياة المستقبلية وأن يربط بين السياسة الاقتصادية والاجتماعية مع التصميم البيئي لحل المعضلات الحضرية كالإسكان والنقل".

أما "خلف حسين علي الديلمي" فعرفه بأنه: "هو استراتيجية أو مجموعة استراتيجيات التي تتبعها الجهات المسؤولة لإتخاذ قرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع العمران في المدينة بحيث يتاح لأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي وللسكان أكبر فائدة"⁵.

أما "بن غضبان وبركاني" فعرفا التخطيط الحضري بأنه: "عبارة عن تطبيق فعال للأساليب العلمية لخلق وتطوير وتحديث البيئة الحضرية، بما يزيد من فعاليتها الحاضرة والمستقبلية، كما أن كونه عملية إنشاء وتطوير التجمعات البشرية بشكل يستوعب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية الحادثة أو المتوقعة حدوثها، بما يضمن تحقيق بيئة سليمة وهادئة"⁶.

التخطيط الحضري هو الإستراتيجية أو مجموعة الإستراتيجيات التي تتبعها مراكز القرارات لتنمية البيئات الحضرية وتوجيهها وضبطها، إذ يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي، وللسكان أكبر الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية وتتضمن

الإستراتيجية عادة تصوراً ورؤياً لما يمكن أن يحدث، وتبنى مثل هذه التصورات على تنبؤات قائمة على معايير علمية واضحة، تمثل النماذج النظرية أطرها الأساسية.⁷

التخطيط الحضري عبارة عن عملية شاملة تقوم فيها جميع مكونات البيئة الحضرية وعناصرها، والروابط التي تدمج هذه العناصر والمكونات في وحدة واحدة تشكل في النهاية ما يطلق عليه بنظام البيئة الحضرية.⁸

التخطيط الحضري هو جزء من التخطيط القومي الشامل لأنه يتناول عملية التحضر بكل القوى والعوامل التي تؤدي إلى تنامي نمو وإتساع البيئات الحضرية، وكلما زادت تأثيرات هذه القوى والعوامل تعقدت المشاكل الناتجة عنها في البيئات الحضرية. وبذلك يبرز التخطيط الحضري لمعالجة هذه المشاكل في إطار أشمل وأوسع على المستوى القومي.⁹

2- خصائص التخطيط الحضري:

يمكن حصر خصائص التخطيط الحضري في النقاط التالية:¹⁰

- مراعاة الجوانب الاجتماعية والثقافية والنفسية كمكونات أساسية فهي المخططات التي توضع للبيئة الحضرية، وبذلك يؤكد التخطيط الحضري على الربط بين الجوانب المعمارية والسلوكية.

- التعامل مع الخصائص الطبيعية والظواهر المختلفة في المناطق الحضرية.

- معالجة المنطقة الحضرية كوحدة مترابطة في جميع مكوناتها وعناصرها مع بعضها فمعالجة أي جزء يشكل عنصراً أساسياً من النظام الحضري، والتخطيط الحضري يتكون من عنصرين أساسيين هما:

أ- الخصائص الطبيعية المتمثلة بالتضاريس والتربة والمياه وعناصر المناخ.

ب- النشاط البشري من مؤسسات إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية ونقل وكل ما يمارسه الإنسان، إذ ينتج عن تفاعل هذين العنصرين نظام استعمالات الأرض للأنشطة والخدمات المختلفة.

- ارتباط التخطيط الحضري كغيره من أنواع التخطيط الأخرى بقرارات سياسية وإدارية ومالية والتي على ضوءها تحدد الصلاحيات والأدوار التي تمارسها أجهزة التخطيط.

- التخطيط الحضري عبارة عن عمليات مترابطة وعلى مستويات عدة، متمثلة في الدولة، الإقليم، المدينة.

- يتعامل التخطيط الحضري مع بيئة غير متجانسة اجتماعيا لوجود فوارق بين السكان والعادات والتقاليد والثقافة والدين، وهذا ما يجب مراعاته عند وضع المخططات الأساسية والتصاميم الحضرية.

- تحقيق التوازن في توزيع السكان في المناطق الحضرية وبشكل يحقق التجانس الاجتماعي والحيلولة دون إقامة تكتلات اجتماعية عرقية التي تؤدي إلى إضاعة خصوصية المدينة الأصلية.

- تحقيق توازن إقليمي بين جميع المناطق الحضرية من ناحية توفير الخدمات والاستثمارات دون حصرها في مكان واحد فينتج عن تركزها مشاكل عديدة.

3- أهداف التخطيط الحضري:

يكمن الهدف الرئيس للتخطيط الحضري بصفة عامة في تحسين ظروف البيئة الطبيعية والظروف المعيشية والخدمات، وأيضاً الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق الحضرية، ويمكننا تلخيص أهداف التخطيط الحضري فيما يلي:¹¹

3-1- الأهداف العمرانية:

- تحسين العلاقة التبادلية بين المساكن والشوارع والمناطق الصناعية والخدمات العامة.
- إمكان الإبقاء على المتزهات العامة والمناطق المكشوفة في الأحياء السكنية لتكون ذات فائدة في التنفيس الاجتماعية لساكنة الأحياء، ومكان لقضاء أوقات فراغهم.
- فصل المناطق السكنية بقدر الإمكان عن المناطق الصناعية.
- تحسين الطابع الجمالي والفني للمدينة وأحيائها عن طريق إتخاذ طابع خاص للمباني.
- تخصيص مناطق خاصة بالتبادلات التجارية مثل الأسواق والمحلات التجارية.

3-2- الأهداف الخدمائية:

- مد جميع أحياء المدينة بالخدمات اللازمة كالمياه والإنارة ومجاري الصرف الصحي بحيث لا تكون هناك وفرة في بعض الأحياء، ونقصا في البعض الآخر.
- تقصير رحلة العمل للعمال بالمدينة من محل السكن إلى مواقع العمل، بإنشاء مساكن العمال قريبا من مناطق العمل، أو بتسيير وسائل المواصلات وتخفيض أجورها، وتعاون حركة النقل والمواصلات داخل المدينة.
- ربط المدينة بالمناطق الأخرى، وخاصة بالمناطق الريفية المجاورة أو بالموانئ والعواصم أو بمركز الأسواق، وكذلك بضواحي وحواشي المدينة من أجل الحفاظ على علاقة المدينة بمحيطها الريفي والصناعي.
- إنشاء المراكز الإدارية والتنفيذية والخدمات التعليمية والقضائية والصحية والترفيهية وغيرها من مناطق المدينة المختلفة، بحيث لا يشعر السكان بالإرهاق للوصول إليها.

3-3- الأهداف الاقتصادية والاجتماعية:

- زيادة الحركة التجارية للمدينة عن طريق توفير مطالب المعيشية والإكثار من المحلات التجارية، وعن طريق رفع مستويات معيشة السكان.
- زيادة التطور الإقتصادي للمدينة بإنشاء مراكز صناعية جديدة، أو خلق مجالات جديدة للإنتاج.

- تحسين ظروف المعيشة والعمل في داخل المدينة، وإيجاد العمل المناسب للعمال العاطلين، أو محاولة نقلهم إلى المناطق العمل في داخل المدينة.
 - تحسين الأحوال الاجتماعية والصحية للسكان عن طريق عدم السماح بإزدحام بعض الأحياء، وعدم السماح ببناء مساكن لا تتوفر فيها الشروط الصحية والسكنية.
- 4- صفات التخطيط الحضري:**

- حتى يصبح التخطيط الحضري استراتيجية فعالة لتطوير البيئات الحضرية وتوجيه نموها والتحكم فيه، يجب أن يتمتع ببعض الصفات، وهي:
- القدرة على التنسيق بين ماضي المدينة وموروثها الحضاري وحاضرها واحتياجاتها المستقبلية في إطار منسجم.
 - تحقيق التوازن بين تصورات الدولة والسياسة العامة للتنمية والعوامل المؤثرة في المجتمع وتطلعاته المستقبلية.
 - توسيع المشاركة الشعبية (السكان، الجمعيات، الفاعلون ..) في تقديم متطلبات واحتياجات المدن والتجمعات السكانية لتكفل بها التخطيط عند برجة مشاريعه المستقبلية.
 - الإستناد الى قوة قانونية ومادية توفرها الحكومة لتدعم المنفذين في تحقيق أهداف التخطيط الحضري.
 - مراعاة القيم الاجتماعية والإقتصادية والجمالية والأخلاقية في التخطيط الحضري حتى تعكس بيئة حضرية مخططة.¹²

5- أبعاد التخطيط الحضري والمتطلبات الأساسية لتخطيط المدن:

- إن تخطيط المدن في كافة صوره سواء كان لتنمية المدن القائمة وحل مشاكلها أو إقامة المدن الجديدة لا بد له من متطلبات ومستلزمات أساسية ترتبط بشكل وثيق بعدة عوامل وأبعاد يكون لها الأثر الكبير في تحقيق أهداف التخطيط الحضري.

5-1- البعد الطبيعي والجغرافي (الخصائص الطبيعية للموقع والموضع)

- يحتل البعد الجغرافي المتمثل بمجموعة الخصائص الطبيعية للموقع المرتبة الأولى من حيث الأهمية ضمن أبعاد التخطيط الحضري، وذلك من خلال أهمية هذه الخصائص في تخطيط وتصميم الأبنية والمعالجات التي يمكن اتخاذها لتوفير البيئة المريحة لسكن الإنسان في المناطق الباردة والحارة، ويتجلى ذلك بعدة عوامل يجب مراعاتها وهي:
- طبوغرافية الأرض: حيث يكون لتضاريس مواقع المدن الأثر المباشر في تحديد اتجاهات التنمية ونوعية وإمكانية التوسع (أفقياً أو عمودياً) وكيفية توزيع استعمالات الأراضي والأنشطة المختلفة في المدينة.
 - العمليات الجيومورفولوجية السائدة في المنطقة المقترحة لتوسع المدينة والمتوقعة الحدوث مستقبلاً وآثارها على العمران حاضراً ومستقبلاً، ومنها عمليات التجوية الفيزيائية والكيميائية؛ والمقصود بها فعل الهواء في حالة السكون وتأثيره في تفكيك مكونات التربة وعوامل التعرية ودرجة الرطوبة والجفاف.
 - نوعية التربة في المنطقة وتحديد مدى صلاحيتها للعمران، ومعرفة قوة تحملها وتركيبها الكيميائي.
 - اتصال الموقع جغرافياً بالمسطحات المائية كالأنهار والبحار والتي تؤثر على العمران من نواح إيجابية وسلبية بنفس الوقت، حيث تشكل الواجهات المائية نقاطاً بصرية وجمالية وتعتبر أحد مقومات التنمية السياحية، إضافة إلى استغلال تلك المسطحات المائية بعملية النقل المائي، ومن ناحية أخرى تعتبر تلك المسطحات أحد عوائق التنمية الطبيعية، كما تؤثر درجات الحرارة ونسبة الرطوبة والرياح وتعرض الشواطئ البحرية لعوامل التعرية والتراجع نحو اليابسة عوامل سلبية.
 - الوضع الجيولوجي والهيدرولوجي للمنطقة الذي يحدد بنية الطبقات الصخرية وما تتضمنه من فوالق وانكسارات وطبيعة النشاط الزلزالي والبركاني للمنطقة، وطبيعة

المياه السطحية والجوفية ومنسوبها والتي تؤثر في إضعاف التربة وقوة تحملها، وأثر ذلك على خصائص المواد المستخدمة في البناء .

- طبيعة المناخ السائد في المنطقة، حيث يوجد تفاعل مزدوج أو متبادل بين المناخ وتخطيط المدن، ويرتبطان بجوانب عديدة، حيث تؤثر العوامل المناخية بتخطيط المدن من خلال عدة اعتبارات:

* المعدل السنوي لدرجات الحرارة العليا والدنيا، لمعرفة ماهية المدى الحراري للمنطقة ذلك أن درجة الحرارة تلعب دورا كبيرا في تحديد نوع المواد المستخدمة في البناء ودرجة تأثيرها على العناصر المكونة لتلك المواد، كما يرتبط اتجاه وتوزيع الأبنية باتجاه الشمس وزاوية سقوطها إضافة إلى أثرها في تحديد اتجاهات الشوارع وعروضها.

* معدل الرطوبة: وتلعب دورا هاما في تحديد العناصر المؤلفة لواجهات المباني ومعالجتها التصميمية

* نظام الرياح السائدة: حيث تؤثر في تحديد اتجاهات الشوارع وتصاميم فتحات الأبنية، كما تلعب دورا في عملية توزيع استعمالات الأراضي والأنشطة فيكون توقيع الصناعات الملوثة في الاتجاه المعاكس لهبوب الرياح.

* معدلات هطول الأمطار والثلوج السنوية بالمنطقة والتي تؤثر على المنشآت العمرانية من المباني والجسور والطرق، ويتطلب معالجات تصميمية مناسبة لهذه العناصر العمرانية.

وفيما يتعلق بالتأثير المتبادل بين المناخ والتخطيط الحضري، فإن العناصر المناخية في المناطق الحضرية تتأثر بمكونات المدينة ومنتجاتها حيث تزداد درجات الحرارة والرطوبة ونسبة التلوث في أماكن المدن والمناطق الحضرية عموما، ويظهر ذلك جليا في المدن الكبيرة حيث الأبنية الضخمة المكونة من الكتل الإسمنتية الكبيرة، والشوارع

المكتظة بالحركة المرورية والنقل والانبعاثات الكربونية الناتجة عن الصناعات وعناصر النقل التي تؤثر بشكل سلبي على طبيعة العناصر والمكونات المناخية عموماً.

5-2- البعد العمراني (الخصائص العمرانية للمدينة)

إن عملية التخطيط الحضري تتطلب اهتمام كبير بالعناصر الرئيسية المؤلفة للنسيج العمراني للمدينة، وذلك مع اختلاف طبيعة بعض تلك العناصر، من مدينة لأخرى وذلك على النحو التالي:

- طبيعة توزيع استعمالات الأراضي على عموم المدينة: والمقصود هنا عملية استعمالات العامة للأراضي المشكلة لمناطق المدينة (السكنية والصناعية والتجارية والمؤسسية) وتوزيع الأنشطة والخدمات ضمن هذه المناطق بما يحقق التجانس والعدالة بحيث يخدم كل سكان المدينة وبشكل متكافئ، وهذا لا يتم إلا من خلال إحصاءات وإجراء مسوحات ميدانية ومقارنتها بالمخططات الهيكلية العامة للمدينة، وبما ينتج عنه الأسس والمعايير والتشريعات التخطيطية التي تتحكم بعملية توزيع تلك الأنشطة والخدمات.

- مورفولوجية المدينة: وتعني المظهر العام للمدينة، والذي يتغير من فترة لأخرى عبر تاريخها الطويل والمدن عموماً تمر بمراحل مورفولوجية عديدة، ولكل مرحلة خصائص ونماذج وأشكال معمارية تميزها عن المرحلة الأخرى وتمثل الموروث الحضاري الذي يعبر عن ثقافة سكان المدينة في تلك الفترة والذي يعكس النسيج الحضري للمدينة من خلال المخطط الأساسي المتضمن شبكة الطرق والمواصلات وتوزيع استعمالات الأراضي والمخططات التفصيلية التي تحدد شكل قطع الأراضي وتصاميم الأبنية والفن المعماري.

ويظهر التباين في المراحل المورفولوجية نتيجة تغير تلك المكونات، حيث تتغير المخططات الأساسية من فترة لأخرى، وبالتالي تغيير استعمال الأراضي من حيث التوزيع

والمساحة، كما أدى التطور والتقدم العلمي إلى تغيير النمط العمراني للمناطق السكنية ونماذج الأبنية وحجومها وارتفاعها والمواد المستخدمة في البناء، مما ينعكس على الفن المعماري المتبع في تصميم تلك الأبنية أيضا، إضافة إلى تغير أنماط الشوارع والدور الوظيفي لها من فترة إلى أخرى.

- الحالة العمرانية للأبنية: إن المدن القائمة التي تعاني من مشكلات تخطيطية تحتاج إلى دراسة الوضع العمراني الراهن الذي يعكس حالة الأبنية القديمة، ويتم ذلك من خلال إعداد الخرائط التفصيلية المستندة إلى المسح الميداني، وتدوين تلك المعلومات في استمارات تحدد المناطق التي تحتاج إلى معالجات من خلال تطويرها أو إعادة تأهيلها أو إزالتها وإقامة أبنية جديدة مكانها، وقد يشمل ذلك بعض الأبنية بشكل محدود وقد يمتد ليشمل أحياء سكنية كاملة، وهذه عملية ليست سهلة بالنسبة لسكان المنطقة الذين في غالب الأحيان لا يرغبون في الانتقال إلى مكان آخر، الأمر الذي يتعارض مع رغبة المخطط الذي يريد إظهار المدينة بشكل ملائم للتطور العمراني المواكب للتطور العلمي والحضاري.

- الأبنية التاريخية والحضارية: في غالب الأحيان يكون تباين الطراز المعماري للمدينة واضحا وخاصة المدن ذات الجذور التاريخية القديمة، وبالتالي تظهر بأنماط تخطيطية ومعمارية مختلفة، ويكون للأبنية المتميزة معماریا فيها مكانة كبيرة في نفوس السكان كونها من المعالم الحسية والمادية التي تعبر عن حضارتهم وثقافتهم، لذلك يتم تحديد مواقع تلك الأبنية لغرض الحفاظ عليها وإظهارها ضمن النسيج العمراني للمدينة بشكل حيوي وتكاملي وبما يعكس براعة المخطط والمصمم العمراني في ذلك.

- المناطق العشوائية: من المشكلات الكبيرة التي تواجه مخططي المدن ظاهرة وجود المناطق العشوائية المنتشرة حول أطراف المدن ، وخاصة الكبيرة والقديمة منها، والتي يسكنها أعداد كبيرة من البسطاء والمهاجرين إليها من أماكن أخرى دون توفر الحد الأدنى من الخدمات

والمرافق في تلك المناطق التي يكون فيها البناء غير منظم ومخالف للمخططات الأساسية للمدينة، وحل هذه المشكلة لا يكمن في توفير السكن لهؤلاء بل بتوفير فرص العمل التي ترفع من مستواهم المعيشي، ويفضل توزيعهم على أرجاء المدينة بتجمعات صغيرة تؤدي إلى اندماجهم بالمجتمع الحضري في المدينة، أو إعادتهم إلى مواطنهم الأصلية وإصدار القوانين التي تحد من إعادة انتشارهم بالشكل العشوائي.

5-3- البعد الاقتصادي (الأنشطة الاقتصادية في المدينة والمناطق القريبة منها)

تعتبر الدراسات الاقتصادية من المتطلبات الأساسية في تحليل البعد الاقتصادي، الذي يعد من المدخلات الهامة في عملية التخطيط الحضري، حيث تتباين المدن في نشاطها الاقتصادي ونوعيته من مكان لآخر، حيث يعتبر وجود البيئة الاقتصادية القوية من أهم عوامل الجذب السكاني، وفي بعض الأحيان تحمل المدينة اسم النشاط الاقتصادي الغالب على الأنشطة الأخرى فتكون مدينة صناعية أو تجارية.

وبالتالي يجب عند تخطيط المدن الجديدة أو توسع المدن القائمة التعرف على الإمكانيات الاقتصادية المتاحة في المدينة وفي محيطها الإقليمي، وذلك من أجل الوقوف على حقيقة المقومات الأساسية التي يمكن استغلالها في توفير الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، والتي بموجبها يتم تأمين فرص العمل للسكان وتحقيق دخول مضمونة، تؤدي بالنتيجة إلى انتعاش المدينة في كافة المجالات الأخرى التجارية والصناعية والعمرانية.

5-4- البعد السكاني (الخصائص السكانية) :

تعتبر الزيادة السكانية من أهم المشكلات التي تواجهها الدول عموماً، المتقدمة منها والنامية على السواء، وبالتالي فإن تخطيط المدن الجديدة أو توسع المدن القائمة لا يتم إلا من خلال الدراسات السكانية التي تعتبر قاسماً مشتركاً لأي دراسة تهدف إلى التطوير أو التنمية الحضرية وتلعب دوراً هاماً في وضع الخطط والبرامج التي يقوم

عليها التخطيط الحضري، حيث يعتبر عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي وكثافتهم ومستواهم الحضاري والمعيشي عاملاً مؤثراً في التخطيط العمراني لما لهذه العناصر من دور في إعداد وتقسيم المناطق وأحجامها وطبيعة الخدمات الواجب توفرها فيها ولذلك تقوم الدول المتحضرة حالياً بعمليات إحصاء فعلي لسكانها وتضع لذلك الخرائط الخاصة بالتركيبة السكانية والكثافات التي تعكس نتائج ذلك العمل. ويتم وضع الدراسات السكانية من خلال المؤشرات التالية:

- حساب معدلات النمو السكاني (النسبة المئوية للزيادة السكانية) وبالتالي معرفة الحاجة المستقبلية من الأراضي الواجب توفرها لاستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة، ويتم ذلك بعمليات حسابية معروفة.

- معرفة عدد أفراد الأسرة في البيت الواحد، حيث يعتبر تعدد الأسر في البيت الواحد مؤشراً على وجود عجز سكاني يجب أخذه بعين الاعتبار في الحسابات المستقبلية.

- الهرم السكاني الذي يوضح أعمار السكان وجنسهم، وبالتالي معرفة ما يسمى بالسكان الأمر الذي يؤدي إلى تحديد النشاطين اقتصادياً الذين هم في سن العمل 62 سنة .

- الحاجة المستقبلية إلى الأنشطة الاقتصادية بما يؤمن فرص العمل لجميع سكان المدينة القادرين على العمل، وفي حال كانت قاعدة الهرم السكاني كبيرة أي وجود أعداد كبيرة، فإن ذلك يتطلب توفير خدمات تعليمية مختلفة وأنشطة ترفيهية تتناسب مع ذلك العدد، من الفئة العمرية (0 ، 3) وكذلك الأمر عند ارتفاع نسبة من هم أكثر من 62 سنة فهؤلاء يحتاجون إلى دور رعاية مسنين ومراكز ترفيهية.

- معرفة نوعية السكان وطبيعة حياتهم الاجتماعية وعاداتهم وتقاليدهم والمستوى العلمي والثقافي لهم، وما يترتب عليه من آثار يجب أخذها بالاعتبار عند وضع التصاميم

والمخططات، فعلى سبيل المثال نجد طبيعة الإنسان الشرقي من الناحية الاجتماعية يميل إلى الخصوصية والاستقلال بالسكن، وبالتالي لا يميل إلى السكن في العمارات السكنية المتعددة الوحدات السكنية، ويمكن الإشارة هنا إلى أن المدن العربية عموماً تشهد تطوراً كبيراً ولكنه نحو الاستغراب وليس الاستغراب مبتعدة عن التراث الإسلامي الأصيل الذي يتلاءم من حيث التخطيط والتصميم مع الخصائص الطبيعية والاجتماعية لمجتمعاتنا العربية والإسلامية، كما نلاحظ أن المدن الكبيرة يسيطر عليها الطابع الحضري الذي يتقبل كل جديد سواء أكان ملائماً أم غير ملائم، بينما يسود في المدن الصغيرة الطابع البدوي المحافظ على التقاليد والعادات وعدم الرغبة في التجديد والحداثة إلا على نطاق محدود.

5-5- البعد البيئي (المشكلات البيئية)

تعتبر المدن أحد المستهلكين الرئيسيين للموارد الطبيعية كالأرض والموارد الطبيعية والمياه والطاقة، كما ينتج عن عمليات البناء الكثيرة والمعقدة كميات كبيرة من الضجيج والتلوث والمخلفات الصلبة، واستهلاك للمجال الطبيعي الذي يعد رئة الأرض كلها وليس المدينة فقط، وهذا ما دلت عليه الدراسات التي تشير إلى معدلات استهلاك الموارد الطبيعية والآثار البيئية الناتجة عن المدن الصناعية الكبرى في العالم. ومن خلال ذلك يمكن القول بأن عملية التنمية العمرانية وتلبية احتياجات السكان ضرورة، لكنها لا يمكن أن تكون على حساب مستقبل الأجيال القادمة، وقد أولت معظم دول العالم في العقد الأخير من القرن المنصرم عناية خاصة واهتماماً واسعاً بمواضيع حماية البيئة والتنمية المستدامة، ولم يولد هذا الاهتمام من فراغ، بل نتيجة لتنامي الوعي العام تجاه الآثار البيئية المصاحبة لعملية التخطيط الحضري، وما دلت عليه الدراسات، وما تراءى للعالم من محدودية الموارد زماناً ومكاناً وما يمكن أن يصير إليه مستقبل

الأجيال الحالية والقادمة إذا واصلنا على النهج نفسه في استنزاف الموارد خاصة غير المتجددة منها.

وبالتالي تعتبر البيئة كمركب هام جدا في أي عملية تنمية عمرانية مهما كان حجمها الزمني أو المكاني، كما لم يعد ينظر إلى البعد البيئي على أنه ينصب على عملية خفض التلوث والضجيج والتخلص من النفايات والملوثات الضارة داخل المحيط الحضري وحسب، بل تعدى ذلك إلى ما يسمى بالتخطيط الحضري المستدام والمباني الخضراء والمدينة المستدامة كمفاهيم تعكس طرقا وأساليب جديدة في التعامل مع المجال الحضري والتي تؤدي إلى التقليل من التكاليف البيئية والحد من ظاهرة المباني المريضة والحد من استهلاك الطاقة والاعتماد على الطاقة البديلة والطاقة المتجددة، وكل ذلك يعتبر من التحديات الكبيرة الواجب على المخطط الحضري التعامل معها على أنها ثوابت لا بد من التركيز على أهميتها في أي جزء من أجزاء تنفيذ عملية التخطيط الحضري.

5-6- البعد التشريعي أو القانوني (منظومة التشريعات العمرانية).

لا يمكن للتخطيط العمراني أن يحقق أهدافه، ولا يمكن أن يكون أداة تغيير وتحسين وإصلاح للبيئة العمرانية الحضرية والريفية، إلا إذا استند إلى تشريعات وقوانين ملزمة وحاسمة تضعه موضع التنفيذ.¹³

6- مستويات التخطيط الحضري:

يهدف التخطيط الحضري إلى تقرير خطة عمل متكاملة لمواجهة أحوال وأحداث مرتقبة سواء لفرد أو لمجموعة أفراد، ولتحقيق أهداف معينة في فترة زمنية محددة، إذ يتوافر لهذه الخطوة المرونة الكافية حتى تتماشى ديناميكية الحياة، وأن يتم ذلك في إطار فكر

سليم لا غموض في عناصره، وبهذا يصبح التخطيط عملية مستمرة تتم على مستويات مختلفة محلية، إقليمية، وقومية، وهي:¹⁴

- المستوى المحلي: ويخص البيئة الحضرية، ويهتم بالتركيب الداخلي للبيئة الحضرية بما تتضمنه من أنشطة وفعاليات مختلفة، وفي هذا المستوى يركز التخطيط على بيئة حضرية لمدينة واحدة.

- المستوى الإقليمي: يركز التخطيط في هذا المستوى على بيئات حضرية عدة تلتقي مع بعضها البعض مشكلة تجمعاً حضرياً تقتضي ظروفه بأن يعالج موضوع التخطيط له كوحدة حضرية واحدة، وغالباً ما يتم هذا النوع من التخطيط الحضري في التجمعات الحضرية التي يطلق عليها ميغالوبوليس .Megalopolis.

- مستوى الدولة: يرتبط التخطيط الحضري في هذا المستوى بمستوى التحضر ككل على مستوى الدولة، وتتناول بشكل عام وشامل خطته كل البيئات الحضرية كما تتدعم بخطط فرعية تتناسب مع ظروفه وخصوصيات كل بيئة حضرية على حدا حتى تكون هناك فرصة لإجراء التعديلات والتغييرات الملائمة تبعاً للمشاكل الحضرية المطروحة.

7- منهجية التخطيط الحضري:

منهجية التخطيط الحضري هي الخطوات التي يتضمنها العمل لإعداد مخطط حضري، ولأن التخطيط الحضري يشمل مجموعة من التخصصات العلمية والتقنية ويتطلب مختصين في هذه المجالات والتي لا تقتصر على المجالات الفنية الهندسية بل تشمل العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإحصاء والجوانب المالية الإستثمارية الى غير ذلك، وعليه فإننا سنركز على المجال التقني الفني المرتبط بالجوانب الهندسية والإحصائية والتي هي بمثابة قاعدة العمل في مجال التخطيط الحضري، بيد أن هذه التقنية وما تتضمنه من مراحل عمل أساسية، والتي يمكن تحديدها في مرحلتين وهما: المرحلة

الأولى والتي تتضمن أساسيات الدراسة، والمرحلة الثانية التي تتعلق بإعداد مستندات المخطط، وفيما يلي يتم تناول موضوع كل مرحلة:¹⁵

- المرحلة الأولى: والتي تمثل أسس العمل المخطط وتشمل:

- تحديد مجال الدراسة، سواء من حيث الغرض أو المدى الزمني المتوقع، ضمن تقنية سائدة ومستقبلية.

- التحديد الوظيفي في إطار المخطط والمحيط.

- دراسة الموقع واتجاهات النمو والتوسع، وتحديدًا مبدئيًا لمتطلبات التوسع من الأراضي وحصر للأراضي القابلة للتوسع أو الإمتداد فيها.

- التصوير الفوتوغرافي الجوي، أو المسح الميداني للموقع واتجاهات التوسع، وتقييم امكانيات الموقع.

- إنتاج الخرائط الطبوغرافية للموقع.

- حصر وتحليل وتقييم الأوضاع القائمة والمنشآت وأنواع الإستعمالات السائدة في كل منطقة، واستخلاص نتائج من هذا الحضر والتحليل، سواء من حيث السكان أو الإستعمال أو وضع المنشآت والمرافق أو المعايير القائمة.

- تقييمًا نهائيًا للموقع، وطرح بدائل لإتجاهات التوسع والإمتداد والنمو، أي امتدادات المخطط القائم أو أرضية المخطط الجديد.

- تحديد الأهداف الوظيفية والخدمات.

- دراسة التوقعات المستقبلية للسكان (الحجم السكاني)، سواء على أساس النمو السكاني أو متطلبات القوى العاملة، أو أي أسس تخطيطية تفرضها طبيعة أو مجال العمل.

- تحديد أسس التخطيط والمعايير التخطيطية.

- إعداد بدائل أولية للمخطط.

- **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة تحديد الإحتياجات وإعداد مستندات المخطط: تتضمن المرحلة النهائية لإعداد المخطط تحديد الإحتياجات، وإعداد مستندات المخطط الحضري وتتضمن مجموعة خطوات تنطلق من إختيار البديل المفصل، وتشمل الآتي:
- إعداد خرائط الموقع القائم، وإستخلاص مؤشرات ومعايير تخص الكثافات وطبيعة الإستعمالات.
 - تحديد الإحتياجات وحساب المتطلبات، وإعداد كشف بمتطلبات الأراضي لمختلف الإستعمالات.
 - حساب متطلبات المرافق، سواء من حيث السعات والطاقات أو متطلباتها من الأراضي، سواء ضمن المخطط أو خارجة عنه.
 - إعداد خريطة استعمال الأراضي، إنطلاقاً من الوضع القائم ومتضمنة المساحات المطلوبة وفق البديل المعتمد.
 - استكمال شبكة الطرق إنطلاقاً من النظام القائم، سواء كإمتداد أو استكمال أو تحسين أو ربط بين القائم والمستقبلي، وتوقيع مختلف الإستعمالات على المخطط مراعية شبكة الطرق، على أن يتم في هذه المرحلة تكامل شبكة الطرق القائمة مع امتدادها في التوسع المقترح للمخطط، وكذلك تقييم متكامل لشبكة الطرق وسعتها في ظل الإستعمالات أو الكثافات المطروحة بالمخطط، وإعداد نموذج لكثافة المرور على شبكة الطرق الرئيسة وتصنيف لمختلف الطرق وتحديد عرض وسعة شبكة الطرق الرئيسة ومعاييرها وربط مداخل ومخارج طرق المدينة بالطرق الإقليمية.
 - إسقاط شبكات المرافق على هيكليّة المخطط، وتحديد متطلبات هذه المرافق من الأراضي، وخصوصاً تلك المواقع التي تفرضها المتطلبات الفنية.
 - إستكمال متطلبات المخطط من أراضي فضاء ومتطلبات تنسيقية.
 - إعداد المستندات النهائية للمخطط.

8- أساسيات التخطيط الحضري:

إستكمالاً لتحديد مجالات ومنهجية التخطيط ومستوياته، فإن التخطيط الحضري سواء كان شاملاً أم عاماً، فقد يقف عند إعطاء الأساسيات التخطيطية للمنطقة الحضرية، أي استيفاء العناصر الأساسية الآتية:¹⁶

- الأساس أو القاعدة الاقتصادية للمنطقة الحضرية.
 - الحجم السكاني والتركيب الاجتماعي للمنطقة الحضرية.
 - الهيكل العام للمخطط وإبراز أي خصائص تميزه.
 - موقع ومساحة المخطط وحدوده والظروف الطبيعية له.
 - مخطط استعمال الأراضي.
 - كشف بإستعمالات أراضي المخطط.
 - متطلبات المخطط بالنسبة للبنية الفنية والاجتماعية.
 - شبكة الطرق الرئيسة وشبكات البنية الفنية التحتية.
 - مراحل التنفيذ.
 - الجوانب التشريعية المطلوبة للتنفيذ.
 - التقديرات الإستثمارية.
 - أي نتائج وتوصيات تخص ظروف المخطط الخاصة.
- بينما نجد بعض المخططات الحضرية تغطي في مجالها ومحتواها جوانب اعمق وأكثر تفصيلاً بالنسبة للمواضيع الهندسية، بحيث يشمل المخطط مزيداً من التحليلات المطلوبة التي تساعد على تحديد المعالم الفنية للإدارات الفنية بالبلديات وأمانات المرافق.
- كما تغطي أعمال التخطيط مجالات تفصيلية، مثل:¹⁷
- شبكات الطرق الثانوية والمحلية، أي طرق التخدم والتجمع وتفصيلها وتفصيل الأرصفة والمماشي.

- مواقع المنشآت الاجتماعية والمساحات المحددة لها.
- مساحات لعب الأطفال والمناطق الخضراء الصغيرة وتظليل الماشي.
- معالجة المشاكل القائمة ومراعاة الصرف الصحي.
- تطوير المناطق المختلفة وطرح حلول لها.
- مواقف السيارات ومحطات الحافلات.
- تفاصيل المناطق التسويقية المحلية وما تحويه من خدمات.

خاتمة:

نخلص في الأخير إلى أن التخطيط الحضري يكتسي أهمية بالغة في وقتنا الحالي خاصة مع تنامي الظاهرة الحضرية في كل بلدان العالم الحديث بفعل التحضر والنمو الحضري السريع، الأمر الذي يدفع الحكومات إلى إنتهاج تدابير واستراتيجيات وتخطيطات للمدن القديمة والحديثة والمدن الجديدة، بإتباع الأساليب العلمية والتقنيات المنهجية الحديثة لتخطيط المدن أو لتخطيط الإحياء والمشاريع التنموية في المدن ذات الطابع الإقتصادي أو الإجتماعي، والتحكم في النمو الحضري والعمراني للمدن وتوجيهه فضلاً عن حل المشكلات الحضرية أو تخطيط المدن الجديدة.

تعددت المجالات العلمية التي تهتم بقضايا التخطيط الحضري كجغرافيا العمران، والهندسة المعمارية، والتهيئة والتخطيط العمراني، وعلم الإقتصاد، والعلوم الإدارية والقانونية، وكل مجال إلا وترك تراثاً نظرياً وأسفرت دراسات باحثيه عن نتائج ميدانية وتطبيقية، وعليه تعدد المعارف حول التخطيط، إلا أننا في ورقتنا البحثية حاولنا جاهدين أن نطرح مفهوم التخطيط الحضري بالعرض والتحليل وفقاً لمجال علم إجتماع الحضري.

الهوامش:

- 1- علام خالد أحمد، التخطيط الإقليمي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1982 ص 14
- 2- بركات دعاء خميس محمد، اتجاهات التخطيط العمراني في مدينة جباليا النزلة، رسالة ماجستير في الجغرافيا، قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، ص 17.

- 3- المدهون محمد إسماعيل، اتجاهات التخطيط العمراني في مدينة غزة، رسالة ماجستير في الجغرافيا، قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين ص 22.
- 4- الدليمي خلف حسين علي، التخطيط الحضري أسس ومفاهيم، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 67.
- 5 - نفس المرجع، ص 68
- 6 - بن غضبان فؤاد، بركاني فاطمة الزهراء، مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري دار المنهجية للنشر، الأردن، 2015، ص 159.
- 7- الحوات علي، التخطيط الحضري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 1990 ص 31.
- 8- صافيتا إبراهيم محمد، عطية سليمان عدنان، جغرافيا المدن والتخطيط الحضري منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2006، ص 210.
- 9- أو عياش عبد الإله، القطب إسحاق يعقوب، النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي، وكالة المطبوعات للنشر والتوزيع، الكويت، 1980، ص 208
- 10- الدليمي خلف حسين علي، مرجع سبق ذكره، ص 68
- 11- الصقار فؤاد محمد، التخطيط الإقليمي، دار المعارف للنشر والتوزيع الإسكندرية، 1994، ص.ص 281 . 282.
- 12- بن غضبان فؤاد، بركاني فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 165.
- 13- حميدان محمود قديد، التخطيط الحضري ودور التشريعات الحضرية في النهوض بعملية التنمية العمرانية إمارة دبي نموذجاً، رسالة ماجستير بموضوع التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك، الإمارات العربية المتحدة، 2010. ص.ص 44 . 53.
- 14- بن غضبان فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص 167.
- 15- الميلودي عمورة علي، ليبيا تطور المدن والتخطيط الحضري، ط1، دار الملتقى للطباعة والنشر، 1998، ص 410.
- 16- نفس المرجع، ص 439.
- 17- نفس المرجع، ص 440.